

Distr.
GENERAL

S/26488
24 September 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن رواندا

مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم إلى مجلس الأمن عملاً بالقرار ٨٤٦ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وبموجب الفقرة ٩ من ذلك القرار، حيث المجلس حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية على عقد اتفاق شامل للسلام. وبموجب الفقرة ١١ من القرار نفسه طلب إلى المجلس أن أقدم تقريراً بشأن ما يمكن للأمم المتحدة أن تقدمه من مساعدة لمساعدة منظمة الوحدة الأفريقية في تنفيذ ذلك الاتفاق وأن أبدأ في وضع خطة للطوارئ إذا قرر المجلس أن الحاجة تدعوه إلى تلك المساهمة.

٢ - وفي تقريري الأخير عن رواندا (S/26350)، أبلغت المجلس أن اتفاق السلام المبرم بين حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية وقع في أروشا (جمهورية تنزانيا المتحدة) يوم ٤ آب/اغسطس ١٩٩٣. وذكرت أن حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية دعتا إلى إنشاء قوة دولية محايدة لتيسير تنفيذ اتفاق السلام. وأبلغت مجلس الأمن بأنني قد قررت ايفاد بعثة استطلاعية إلى رواندا، لدراسة المهام التي يمكن أن تؤديها هذه القوة ولتقييم الموارد البشرية والمالية اللازمة لذاتها. وذكرت أنه بالإضافة إلى رواندا ستقوم البعثة كذلك بزيارة دار السلام وأديس أبابا لإجراء مشاورات مع حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.

٣ - وقامت بعثة الاستطلاع، التي كانت تتألف من موظفين من إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون الإنسانية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بزيارة رواندا في الفترة من ١٩ إلى ٣١ آب/اغسطس ١٩٩٣. وقام كبار المسؤولين فيها بزيارة دار السلام في ١ و ٢ أيلول/سبتمبر وأديس أبابا في ٣ أيلول/سبتمبر.

أولاً - اتفاق أروشا للسلام

٤ - أود أن استرجع انتباه مجلس الأمن إلى أحکام اتفاق أروشا وأحكام بروتوكولاته الستة، وكلها تتصل بنظر المجلس في ما يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة من إسهام في تنفيذ الاتفاق (انظر S/26350 ، الفقرة ٢٠).

٥ - وتنص بروتوكولات اتفاق تقاسم السلطة على أن تتألف مؤسسات الفترة الانتقالية، التي تمتد لغاية إجراء الانتخابات لتشكيل حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية، من حكومة انتقالية ذات قاعدة واسعة، مع اشتراك جميع الأحزاب السياسية الرئيسية فيها. والأحزاب الرئيسية التي حددت في الاتفاقيات هي الحركة الجمهورية من أجل الديمقراطية والتنمية والجبهة الوطنية الرواندية، والحركة الجمهورية الديمقراطية، والحزب الاجتماعي الديمقراطي، والحزب الليبرالي والحزب الديمقراطي المسيحي. وسوف تتألف الجمعية الانتقالية من الأعضاء الذين تسميمهم الأحزاب السياسية الرئيسية.

٦ - وتنص المادة ٧ من الاتفاق على إنشاء مؤسسات انتقالية في كيغالي بعد ٢٧ يوماً من التوقيع على الاتفاق، أي يوم ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. بيد أن هذا الحكم كان يقوم على افتراض نشر قوة دولية محايدة بحلول ذلك التاريخ وعلى انسحاب القوات الأجنبية المراقبة في رواندا بمجرد وصول تلك القوة. وفي ذلك الحين، ستقوم الجبهة الوطنية الرواندية، وفقاً للاتفاق، بوزع كتبة في كيغالي لضمان حماية قادتها السياسيين وتمكنهم من الاشتراك التام في المؤسسات الانتقالية.

٧ - وينص بروتوكول الاتفاق المتعلق بمسائل متعددة وبالأحكام الختامية، على أن تكون مدة الفترة الانتقالية ٢٢ شهراً، مع جواز تمديدها لمرة واحدة، بموافقة من أعضاء الجمعية الانتقالية بأغلبية ٦٠ في المائة.

٨ - ويطلب بروتوكول اتفاق إدماج القوات المسلحة للطرفين، بما في ذلك الدرك، بصفة محددة المساعدة من قبل قوة دولية محايدة بقيادة الأمم المتحدة في فض الاشتباك بين الأفراد العسكريين التابعين للأحزاب المزعج إدماجهم في الجيش الوطني وفي نزع سلاحهم وتسريرهم والاحتفاظ بهم. كما يدعوا البروتوكول إلى إنشاء هذه القوة لضمان الأمن العام للبلد، خاصة العاصمة كيغالي، ولحماية جالية المفتربين، وتوفير الأمن من أجل التوزيع المستمر للمساعدة الإنسانية.

٩ - ويحدد البروتوكول القوة الدولية المعايدة على أنها قوة بقيادة الأمم المتحدة، وهي تضم، حسب الاقتضاء، أعضاء فريق المراقبين العسكريين المحايد التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية (الفريق الثاني) وتتألف من بلدان تمثل قطاعاً عريضاً من المجتمع الدولي. وقد قامت قوة فريق المراقبين العسكريين المحايد الأول، التي تتألف من ٥٠ فرداً من بلدان منظمة الوحدة الأفريقية، برصد وقف إطلاق النار في الفترة من تموز/ يوليه ١٩٩٢ إلى تموز/ يوليه ١٩٩٣. وفي أوائل آب/اغسطس ١٩٩٣، استعيض عن هذه القوة بقوة فريق المراقبين العسكريين المحايد الثاني التي تتألف حالياً من ١٢٢ فرداً من بلدان منظمة الوحدة الأفريقية.

١٠ - ويدعو بروتوكول اتفاق إعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة توطين المشردين إلى إشراك الأمم المتحدة في الإعادة الطوعية لللاجئين، وقد جرى تناول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل أدناه (انظر الفرع "جيم" من الجزء "ثالثاً").

ثانياً- أنشطة البعثة الاستطلاعية

١١ - خلال زيارة البعثة لرواندا تولى قيادة البعثة العميد روميو أ. دالير (كندا)، رئيس المراقبين العسكريين في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين أوغندا ورواندا. وخلال الفترة من ١٩ إلى ٣١ آب/اغسطس ١٩٩٣ أجرت البعثة مشاورات مع رئيس رواندا، الجنرال جوفينال هابياريمانا، ومع رئيس الجبهة الوطنية الرواندية، الكولونيل أليكسس كانيارينغوي، ومع أعضاء آخرين من كبار موظفي الحكومة وأعضاء الجبهة الوطنية الرواندية، ومن فيهم السيدة أغاثي اوبيوغنيريمانا، رئيسة الوزراء الحالية، والسيد فوستين توغيرامونغو، رئيس الوزراء الذي سمي لرئاسة الحكومة الانتقالية العريضة القاعدة، والسيد بول كاغامي، نائب رئيس الجبهة الوطنية الرواندية والقائد العسكري لقواتها المسلحة. واجتمعت البعثة كذلك مع أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في رواندا، ومع ممثلي الوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة، وممثلي المنظمات غير الحكومية التي تقوم بتنفيذ المشاريع الإنسانية في البلد. واجتمعت البعثة الاستطلاعية أيضاً بممثلي منظمة الوحدة الأفريقية في رواندا والقائد العسكري لفريق المراقبين العسكريين المحايد الثاني.

١٢ - وأثناء الزيارة التي قام بها كبار المسؤولين في البعثة الاستطلاعية إلى دار السلام وأديس أبابا انضم إليهم السيد ماكير بيدانو، ممثلي الخاص في محادثات أروشا للسلم، وأجرى هؤلاء مشاورات مع الرئيس على حسن مويني ومع مسؤولين آخرين رفيعي المستوى في حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، كما أجروا مشاورات في أديس أبابا مع الدكتور سليم أحمد سليم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، ومع كبار موظفي مكتبه.

١٣ - ومن بين النقاط الرئيسية التي أثارتها جميع الجهات التي اجتمعت بها البعثة نقططة تتصل بوزع قوة دولية محايضة بحلول ١٠ أيلول/سبتمبر، وهو الموعد الذي حدد في اتفاق السلم لإقامة المؤسسات الانتقالية في كيفالي. والقلق الذي أبدته جميع الأطراف هو أنه إذا لم يتم وزع القوة الدولية المحايضة في الوقت المناسب قد ينشأ فراغ سياسي في حالة عدم قيام الحكومة الانتقالية في كيفالي. وردت البعثة بإيضاح عملية اتخاذ القرارات في الأمم المتحدة والتأكيد على أن إرسال قوة صيانة السلم إلى رواندا يتوقف على قرار نهائي من مجلس الأمن. وأبدى الرئيس هابياريمانا رأياً مفاده أن من الخطورة والمجازفة إنشاء حكومة انتقالية قبل وصول القوة الدولية المحايضة وشدد على ضرورة أن تكون هذه القوة من القوة بما يكفي لجعلها تتمتع بالمصداقية. ومن ناحية أخرى، أكد الكولونيل كانيارينغوي، رئيس الجبهة الوطنية الرواندية، أنه لا بد من ضمان أمن الجبهة الوطنية الرواندية من قبل الأمم المتحدة وأعرب عن قلق مفاده أن الفراغ الذي قد ينشأ نتيجة غياب بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة قد تملأه فرق شبه عسكرية في البلد.

١٤ - وبعد أن شرحت البعثة الاستطلاعية أنه لن يكون من الواقعي توقيع نشر القوة الدولية المحايضة المقترحة بحلول ١٠ أيلول/سبتمبر، طرحت بعض التدابير البديلة من قبل الأحزاب ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وبالإضافة إلى ذلك، جرى بحث الدور الذي قد يؤديه توسيع نطاق فريق المراقبين العسكريين المحايدين في تنفيذ الاتفاques. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أوضح أنه يعتزم توسيع نطاق فريق المراقبين العسكريين المحايدين الثاني بحيث يصبح مجموع أفراده قرابة ٢٤٠ فردا من جميع الرتب، وأن منظمة الوحدة الأفريقية لا تملك الموارد اللازمة لدعم القوة المعززة. وأوضح السيد سليم أنه حتى إذا جرى توسيع نطاق فريق المراقبين العسكريين المحايدين الثاني بحيث أصبح في حجم السرية فإن منظمة الوحدة الأفريقية سوف تعتمد، فيما يتعلق بالدعم السوقي، على التبرعات المقدمة من البلدان المانحة التي مدت يد المساعدة في إنشاء فريق المراقبين العسكريين المحايدين الأول. وأهم من ذلك أن السيد سليم أبلغبعثة بأن ولاية فريق المراقبين العسكريين المحايدين الثاني ستكون، بالضرورة، مقتضبة على مراقبة وقف إطلاق النار.

١٥ - وأشار السيد سليم إلى أن ولاية الفريق الثاني سوف تنتهي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وأضاف أنه إذا ما أذن مجلس الأمن للأمم المتحدة بالاشتراك في تنفيذ اتفاق السلام فإنه سيكون من الضروري أن توزع على وجه السرعة قوة صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالإدماج الممكن للفريق الثاني في هذه القوة، أعرب السيد سليم عن رأي مؤداته أنه سيتعين على الأمم المتحدة أن تقوم، مباشرة، بوضع ترتيبات مع البلدان المساهمة بقواتها.

١٦ - وأشار كذلك إلى أنه، وقد تبين أن من غير الممكن تلبية توقعات الطرفين فيما يتعلق بالموعد النهائي ١٠ أيلول/سبتمبر الذي حدد لإقامة المؤسسات الانتقالية، ينبغي للأمم المتحدة أن تطمئن الشعب الرواندي بإعطائه ما يدل دلالة إيجابية على استعدادها للأسهام في صيانة السلم والمصالحة الوطنية في رواندا. وفي هذا الصدد، أشار رئيس مجلس الأمن، في بيان صدر في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (S/26425) إلى أن المجلس يدرك الآمال التي يعقدها الطرفان الروانديان على قيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة من أجل تنفيذ اتفاق أروشا للسلام. وحث رئيس المجلس كذلك الطرفين على الالتزام باتفاق أروشا وفقاً للتزاماتهما.

١٧ - وأبدى العديد من الجهات التي أجرت معهابعثة الاستطلاعية مشاورات، والتي شملت ممثلي السلك الدبلوماسي، رأياً مؤداته أن اتفاques أروشا تشكل أفضل طريقة لأن يتضافر الشعب الرواندي في العمل على تحقيق السلم والاستقرار. وشددت تلك الجهات أيضاً على أن من الملائم تنفيذ تلك الاتفاques كي يتسمى الشعب رواندا أن يمضي قدماً في المهمتين اللتين تنطويان على التحدي وهما إعادة التعمير والتنمية الاقتصادية. وذكرت بعثة أن معظم الحكومات الممثلة في رواندا، والتي تتطلع أيضاً إلى أن ترى برنامجاً سليماً للانتعاش الاقتصادي في البلد، على استعداد لمساعدة الشعب الرواندي في الانضمام بمهمة الإنعاش الاقتصادي.

١٨ - وخلال الفترة التي أمضتها بعثة الاستطلاعية في رواندا، قامت بعثة بزيارة المناطق التي تسسيطر عليها الجبهة الوطنية الرواندية في الشمال، والمواقع والمخافر العسكرية الحكومية. وأجرت بعثة دراسة

استقصائية تفصيلية لقوات الطرفين، بما في ذلك ما لكل منها من أجهزة ومعدات وتنظيمات عسكرية وطوبوغرافية، برا وجوا. وتلقت البعثة من قائد فريق المراقبين العسكريين المحايد الثاني معلومات تفصيلية بشأن المركز والدور الحاليين للفريق في رواندا.

١٩ - وناقشت البعثة مع الأطراف المهام المتضورة للقوة الدولية المحايدة في اتفاق أروشا بغية تحديد المساهمة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة. واضطاعت البعثة على وجه الخصوص بتقييم الاحتياجات الأساسية التي ستمكن القوة المقترحة من تنفيذ مهام المراقبة في رواندا. وشمل ذلك تقييماً للمجالات التالية: الالتزام بوقف إطلاق النار في المنطقة المجردة من السلاح، وإنشاء مناطق للإيواء والتجمع للسلاح والأفراد، وإزالة الألغام، والجهود المتعلقة بأمن المعاونة الإنسانية، وعودة اللاجئين والمشردين، ونزع السلاح وتسريح الأفراد المسلحين، وإعادة تشكيل قوات الدفاع والدرك الرواندي.

٢٠ - وفيما يتعلق بالمساعدة الفوثية، وضعت البعثة ترتيبات يمكن أن تعزز الجوانب المختلفة للأنشطة الإنسانية الجارية التي تجري مناقشتها أدناه (انظر الفرع "جيم" من الجزء "ثالثاً").

ثالثاً - مساهمة الأمم المتحدة

ألف - الجوانب العسكرية

٢١ - ترد الأحكام الرئيسية لاتفاق أروشا للسلم ذات الصلة ببعثة حفظ السلام المقترحة للأمم المتحدة (وال المشار إليها هنا باسم "البعثة") في البروتوكول المتعلق بإدماج القوات المسلحة والدرك. ويمكن تصنيف المهام الرئيسية للبعثة في أربع فئات: (أ) المساعدة في ضمان أمن مدينة كيغالي؛ و (ب) مراقبة اتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك إنشاء منطقة موسعة مجردة من السلاح وإجراءات التسريح؛ و (ج) مواصلة مراقبة حالة الأمن خلال الفترة النهائية لولاية الحكومة الانتقالية مما يمهد لإجراء الانتخابات؛ و (د) المساعدة في إزالة الألغام، بما في ذلك برامج التدريب والتوعية المتعلقة بالألغام.

٢٢ - وبموجب المادة ٦٤ من البروتوكول المتعلق بإدماج القوات المسلحة، سيعود إلى البعثة أيضاً بمهمة إجراء تحقيقات بشأن الشكاوى المقدمة من الأطراف أو القيام، من تلقاء نفسها، بالتحقيق في ما يدعى من عدم الامتثال لأي من الأحكام ذات الصلة بالاتفاق. وفضلاً عن ذلك، سيطلب إلى البعثة توفير الأمن لإعادة اللاجئين والمشردين الروانديين إلى وطنهم.

٢٣ - ولكلفة الاضطلاع بمسؤوليات البعثة بطريقة فعالة فإن البروتوكول يدعو إلى التعاون الوثيق والمشاورات المستمرة بين قائد القوة، أو ممثله، ومجلس القيادة العليا لقوات الدفاع الرواندية الجديدة، و "مجلس قيادة الدرك الوطنية". وسيتم كفالة هذا من خلال عقد جلسات عمل مشتركة منتظمة على جميع مستويات القيادة ذات الصلة.

١ - مفهوم العمليات

٢٤ - ستكون البعثة مستندة إلى مفهوم العمليات الوارد وصفه أدناه.

٢٥ - وبسبب وجود كتائب عديدة للقوات الحكومية في كيغالي ودخول قيادة الجبهة الوطنية الرواندية إلى المدينة مع كتيبة تابعة للجبهة بكمال معداتها فإن البعثة ستنشئ منطقة آمنة للأسلحة داخل كيغالي وخارجها. وسيتم تحديد هذه المنطقة باعتبارها منطقة دائيرية نصف قطرها ١٠ كيلومترات تقريباً من مركز كيغالي وسيطّل من الوحدات العسكرية الموجودة في داخلها تخزين أسلحتها وذخائرتها، إلا في الحالات التي اتفق عليها من قبل جميع الأطراف. وسيتم تحقيق أمن المدينة بأربع طرق: أولاً، ستقوم البعثة بوزع كتيبة مشاة في جميع أنحاء منطقة كيغالي بهدف توفير الأمن للمطار الدولي ولمجمع الكتيبة التابعة للجبهة الوطنية الرواندية وللمباني الحكومية وللمساعدة في استعادة الأسلحة من المدنيين. وستطلب الكتيبة سرية من حاملات الأفراد المدرعة المزودة بعجل من أجل وزعها في حالات الطوارئ سواء في كيغالي أو في المنطقة الموسعة المجردة من السلاح. ثانياً، ستراقب البعثة، وتتحقق من، تأمين الأسلحة وحركة جميع القوات من كلا الطرفين في قطاع كيغالي من خلال استخدام المشاة والمرابقين العسكريين. ثالثاً، عند مراقبة الأنشطة الداخلية في نطاق إنشاء قوات الدفاع الرواندية المدمجة الجديدة والدرك، ستقوم البعثة بوزع ضباط اتصال مقار قيادة هذه القوات الجديدة. ورابعاً، ستتخذ البعثة تدابير مناسبة، عند اللزوم، للمساعدة في توفير الأمن لأعضاء الحكومة الانتقالية.

٢٦ - وستراقب البعثة اتفاق وقف إطلاق النار من خلال التحقق ومراقبة المنطقة الموسعة المجردة من السلاح وعن طريق حشد القوات التابعة للطرفين والدرك، ونزع سلاحها وتسريرها وإدماجها. وسيتحقق هذا عن طريق وزع المرابقين العسكريين وكتيبة مشاة ثانية (فضلاً عن فصيلتي المشاة القائمتين والتابعتين لفريق المرابقين العسكريين المحايدة الثاني) في المنطقة المجردة من السلاح وعند نقاط التجمع ونقاط الإيواء ومراكيز التدريب المدمجة. ووفقاً لاتفاق السلم، ستظل مسؤولية تحديد مناطق التجمع، وبالتالي تحديد الخطوط الفاصلة للمنطقة الجديدة المجردة من السلاح، من اختصاص البعثة. ولذلك فإن إحدى المهام الرئيسية لقائد القوة ستتمثل في إقرار مناطق التجمع المقترنة ونقط التجمع ونقاط الإيواء ومراكيز التدريب المدمجة وتحديد الخطوط الفاصلة للمنطقة الجديدة المجردة من السلاح وفقاً لاتفاق. ونقط التجمع والتقييم ومراكيز التدريب التي اقترحها الطرفان، وأوصت بعثة استطلاعية بخفض العدد، رهنا باستعراض قائد القوة لها من ٤٨ إلى حوالي ٢٦ نقطة ومركزاً.

٢٧ - وقادت البعثة الاستطلاعية بإيجاره مسح لجميع القوات المسلحة في البلد. وأعلنت الحكومة الرواندية أنها تملك قوة عاملة قوامها ٢٢١٠٠ فرد تم وزعهم أساساً في الجزء الشمالي من البلد وفي منطقة كيغالي. وأعلنت قوات الجبهة الوطنية الرواندية أن عدد أفراد قوتها يبلغ ٢٠٠٠ فرد تقريباً، وهم متمركزوون شمال المنطقة المجردة من السلاح الحالية. وذكرت التقارير أن قوات الدرك الحكومية تتتألف من ٦٠٠٠ فرد جرى وزعهم أساساً على خطوط الجبهة. والجبهة الوطنية الرواندية لا تمتلك قوة للدرك. ووفقاً للبروتوكول،

يتعين أن تكتمل عملية تسريح جميع القوات وأفراد الدرك، والتدريب والادماج اللاحقين لما يصل إلى ١٣٠٠ فرد في الجيش الوطني الجديد و ٦٠٠ فرد في قوات الدرك الوطنية الجديدة، في فترة تتراوح بين ٧ شهور و ٩ شهور. وستبدأ هذه العملية في تاريخ تتفق عليه البعثة والحكومة الانتقالية. وال الحاجة المحتملة إلى مساعدة الطرفين لنقل أفرادهم وبناء الملاجئ لإيواء القوات المجمعة وإعادة تزويدها بالمؤن وأو تغذيتها، تتطلب اهتماماً خاصاً.

٢٨ - والأفراد المسرحون الذين يصل عددهم، تقريراً، إلى ٣٥٠٠ فرد (٣١ جندي و ٤٠٠ من أفراد الدرك والذين لن يشكلوا جزءاً من قوات الدفاع والدرك الرواندية الجديدة سيستفيدون وفقاً للاتفاق من إعادة التدريب المهني والتوظيف، تحت رعاية وزارة التأهيل وإعادة الادماج الاجتماعي الرواندية وبمساعدة برامج ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٢٩ - وأوصت البعثة الاستطلاعية بأن تكون للبعثة القدرة على توفير الحراسة والحماية للأنشطة الإنسانية، عند الطلب، حتى تخلفها في ذلك قوات الدفاع والدرك الرواندية الجديدة. وجرت التوصية أيضاً بأن تتولى البعثة قيادة قوة أساسية تختص بإزالة الألغام. ويرد في الفرع "جيم" من الجزء "ثالثاً" أدناه وصف لبرنامج شامل لإزالة الألغام.

٣٠ - ويتوقف التنفيذ الفعال لمهام البعثة، وكذلك المعدل الذي ستتسرى بموجبه، ليس فقط على توفر الموارد في الوقت المناسب، ولكن أيضاً على قدرة البنية الأساسية المحلية (الطرق، والإمداد بالوقود، والإمداد بالكهرباء، والاتصالات، والأماكن المخصصة للمستودعات، وإيواء الأفراد)، وكذلك قدرات البعثة في مجال الإصلاح والصيانة. ومعأخذ حالة البنية الأساسية القائمة في رواندا في الحسبان فإنه من الأساسي بالنسبة لسرية المهندسين أن يتم وزعها بصفة عاجلة للمساعدة في إعادة البنية الأساسية إلى حالتها الأصلية، بما في ذلك الطرق والجسور اللازمة لعمل البعثة.

٢ - الهيكل المقترن للقوة

٣١ - سيوضع المراقبون العسكريون التابعون لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين أوغندا ورواندا، التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٨٤٦ (١٩٩٢)، تحت قيادة بعثة الأمم المتحدة في رواندا، عند الاضطلاع بمهام المراقبة على الحدود بين أوغندا ورواندا. وستضم البعثة، في أقرب فرصة ممكنة، عناصر من قوات فريق المراقبين العسكريين المحايدين الثاني والخاصصة لقيادتها والموجودة بالفعل في الموقع في المنطقة المجردة من السلاح الحالية (انظر المرفق الأول).

٣٢ - وستنقسم عمليات البعثة إلى خمسة قطاعات. وسيكون هناك قطاع لكيغالي وقطاع للمنطقة المجردة من السلاح. وستقيم القوات الحكومية وقوات الجبهة الوطنية الرواندية، على التوالي، قطاعين آخرين. وستشكل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين أوغندا ورواندا القطاع الخامس. وسوف تتلقى البعثة

الدعم من وحدات للمهندسين والطيران والاتصالات والخدمات الطبية، وكذلك من الموظفين اللازمين للامداد والشؤون الادارية. وسيوجد مقر قيادة قوة البعثة في كيفالي.

٣٣ - وسوف يكون مقر قيادة فريق المراقبين العسكريين مسؤولاً عن قيادة، ومراقبة، قطاعات المراقبة العسكرية وعن إدارة جميع المراقبين العسكريين في مسرح العمليات. وسيتألف المقر من ٢٠ مراقباً عسكرياً، إجمالاً وسيضم جميع الفروع التقليدية لأركان الحرب.

٣٤ - وقطاعات القوات الحكومية وقوات الجبهة الوطنية الرواندية وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين أوغندا ورواندا ستتألف، بالكامل، من مراقبى الأمم المتحدة العسكريين. وهذه القطاعات الثلاثة، ستكون مسؤولة، من خلال أفرقتها عن مراقبة تنفيذ بروتوكول الاتفاق المتعلق بدمج القوات المسلحة للطرفين. وستكون قطاعات مراقبى الأمم المتحدة العسكريين مسؤولة، في جملة أمور، عن المهام التالية: مراقبة التزام الطرفين بشروط الوقف النهائي للعمليات الحربية كما هو منصوص عليه في اتفاق السلم؛ ومراقبة مناطق التجمع وإعداد وصيانة نقاط التجمع والإيواء؛ والتحقق من فض الاشتباك بين القوات، ونقل الجنود إلى نقاط التجمع والأسلحة الثقيلة إلى نقاط الإيواء؛ ومراقبة سلوك الجنود داخل نقاط التجمع وخارجها؛ والتحقق من قوائم جرد الأسلحة والذخيرة للطرفين ومراقبة عمليات فصل الأسلحة الثقيلة عن الأسلحة الخفيفة؛ والتحقق من هوية الأفراد العسكريين في نقاط التجمع؛ والتحقق من توزيع مؤن غير مميتة على الجنود في نقاط التجمع؛ ومراقبة أمن الجنود في مراكز التدريب المدمجة، ومراقبة عمليات تسريح الجنود وأفراد الدرك.

٣٥ - سيتكون قطاع كيفالي وقطاع المنطقة المجردة من السلاح، كلاهما، من كتيبة مشاة ومراقبين عسكريين سيؤدون مهام مماثلة للمهام التي سبق وصفها في الفقرة ٣٤، وسيساعدون كذلك في جمع الأسلحة والتحقق عن طريق استخدام نقاط دوريات التفتيش، وسيقدمون المساعدة في توفير الأمن في نقاط التجمع ومعسكرات تجميع القوات. وسيدخل أيضاً تحت قيادة قطاع المنطقة المجردة من السلاح فصيلتا فريق المراقبين العسكريين المحايدين الثاني اللتان تعملان حالياً في رواندا.

٣٦ - ويجب أن يكون لدى كتيبة المشاة (التي تتكون كل منها من ٣٠٠ فرد من جميع الرتب) القدرة على الدعم الذاتي لمدة لا تقل عن ٦٠ يوماً. وستكون كل كتيبة من سرية سوقيات ثقيلة وأربع سرايا مسلحة بأسلحة محددة.

٣٧ - وسيلزم للبعثة أيضاً سرية مهندسين تتكون من ٢٠٢ أفراد سيكونون مسؤولين، في جملة أمور، عن الإشراف على تعمير وإصلاح البنية الأساسية للوفاء بالاحتياجات التشغيلية للبعثة والقيام بالمهام الأساسية لإزالة الألغام، بما في ذلك التخلص من المتفجرات.

٤٨ - وست تكون عناصر دعم البعثة من وحدة طائرات هليكوبتر قوامها ٤٠ فردا وأربع طائرات هليكوبتر للخدمات وطائرة خفيفة ذات محركين ووحدة لمراقبة التحركات تتكون من ٢٠ فردا وسرية سوقيات قوامها ٢٠٠ فرد وفصيلة طبية تتكون من ٥٠ فردا.

٢ - الجدول الزمني لوزع البعثة

٤٩ - سيجري ووزع الأفراد العسكريين للبعثة تدريجيا، على النحو المبين في المرفق الثاني، وسيضطلعون بالعملية على أربع مراحل.

٤٠ - وستبدأ المرحلة الأولى في اليوم الذي يتخذ فيه مجلس الأمن قرار بدء العملية وستنتهي في يوم الصفر وهو اليوم الذي ستُنصب فيه الحكومة الانتقالية في كيغالي. وبالنظر إلى الوقت اللازم لإنشاء البعثة المقترحة وزرعها، يقدر أنه من غير المحتمل أن يتم تنصيب الحكومة المؤقتة حتى نهاية عام ١٩٩٣. وهدف هذه المرحلة هو تهيئة الظروف الأساسية اللازمة للسماح بالتنصيب السلمي للحكومة الانتقالية. وسيجري وضع عناصر القيادة والمراقبة، والدعم الخدمي، والهيأكل الأساسية والمعدات في مکانها. وسيقتضي ذلك الوضع الفوري لهيئة التخطيط العسكري لمقر البعثة (وتشمل نحو ٢٥ من العسكريين و ٣ من الشرطة الثانية الموسعة ومراقبى بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين أوغندا ورواندا الاضطلاع بالولايات المنوطبة بكل منها في المنطقة المجردة من السلاح وعلى الحدود الأووغندية الرواندية، غير أنهم سيتلقون أوامرهم من البعثة. وقبل نهاية المرحلة الأولى سيحصل عدد أفراد البعثة إلى ما مجموعه ٤٢٨ فردا عسكريا منهم ٢١٧ من ضباط الأركان والقوات المشكلة و ٢١١ فردا من المراقبين العسكريين من بينهم ٧٧ مراقبا عسكريا من بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين أوغندا ورواندا و ٥٤ فردا من فريق المراقبين العسكريين المحايدين الثاني).

٤١ - والمرحلة الثانية ستبدأ في يوم الصفر وتستمر حتى يوم الصفر + ٩٠ أو عندما تبدأ عملية الفصل بين القوات وعناصر الدرك وتسرحهما وإدماجهما. وستتزامن هذه المرحلة مع استمرار زيادة عدد أفراد البعثة حتى يصل إلى أقصاه. وسيجري إدماج فريق المراقبين العسكريين المحايدين الثاني الموسعة وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين أوغندا ورواندا إدماجا كاملا ككيانين في البعثة وسيواصلان الاضطلاع بولايتهما. وستتمثل الأنشطة الرئيسية خلال هذه المرحلة في مواصلة مراقبة المنطقة المجردة من السلاح والحدود الأووغندية/الرواندية، والمساعدة في توفير الأمن في كيغالي، ورسم حدود مناطق التجمع، ومراقبة تعديل المنطقة المجردة من السلاح، وكفالة الاضطلاع بجميع الاستعدادات لعملية فصل القوات وتسرحها وإدماجها. وفي حين أن الاتفاق لم يحدد موعدا لبدء عملية التسريح، فقد قدر أن انشاء عناصر الدعم الازمة للاضطلاع بهذه العملية سيستغرق شهرا. بيد أن البعثة الاستطلاعية قدرت أنه سيلزم شهرين أو ثلاثة أشهر لكتلة اقامة الهيأكل الأساسية اللازمة لعملية التسريح. وبنهاية هذه المرحلة سيضم قوام البعثة

ما مجموعه ٥٤٨ فردا عسكريا، منهم ٢١٧ فردا من ضباط الأركان والقوات المشكلة، و ٣١ فردا من المراقبين العسكريين.

٤٢ - المرحلة الثالثة ستبدأ في يوم الصفر + ٩٠ أو عندما تبدأ عملية فصل القوات وتسريرها وإدماجها، وستستمر حتى يوم الصفر + ٣٦٠ أو عندما تكتمل العملية. وأثناء هذه المرحلة ستتشكل البعثة المنطقية الجديدة المجردة من السلاح وتشرف عليها وتراقبها بكتيبة مشاة ثانية، وستواصل البعثة مراقبة الحدود الأوغندية/الرواندية. وستتشكل البعثة نحو ٢٦ نقطة تجمع/معسكر تقسيم قوات، ومراكز للتدريب المتكامل، وستراقب تحرك تشكيلات الجنود الكبيرة إلى داخل المنطقة المجردة من السلاح وخلالها وستساعد في صون الأمن العام في البلد. وسيستمر أيضا توقيف الأمان في كيغالي. وبنهاية هذه المرحلة سيكون عدد أفراد البعثة قد أخذ في التناقص ليصل إلى نحو ٢٤٠ فردا من جميع الرتب.

٤٣ - والمرحلة الرابعة ستبدأ في يوم الصفر + ٢٦٠ أو عندما تكتمل عملية فصل القوات وتسريرها وإدماجها. وستستغرق هذه المرحلة نحو ١٠ أشهر، وستتزامن مع مواصلة تخفيض عدد أفراد البعثة إلى أقل مستوى لازم للمساعدة في ضمان تهيئه المناخ الملائم في المراحل النهائية للفترة الانتقالية المفترضة إلى إجراء الانتخابات. وستتوقف أثناء هذه المرحلة مراقبة المنطقة المجردة من السلاح والحدود الأوغندية/الرواندية. وسيبلغ العدد المتبقى من البعثة نحو ٩٢٠ فردا عسكريا سيكون ٨٥٠ فردا منهم ضباط الأركان والقوات المشكلة و ٨٠ فردا من المراقبين العسكريين.

باء - الشرطة المدنية

٤٤ - يطلب اتفاق أروشا للسلم من الأمم المتحدة المساعدة في المحافظة على الأمن العام عن طريق مراقبة أنشطة قوات الدرك والشرطة المحلية والتحقق منها.

٤٥ - وستتوقف حالة القانون والنظام أثناء المرحلة الانتقالية على عدة اعتبارات تتعلق بالأمن الداخلي؛ والتورطات السياسية والاثنية المحتملة؛ واحتمال حدوث ارتفاع مفاجئ في أعمال العصابات المسلحة بعد تسرير قوات الطرفين؛ وسهولة توافر الأسلحة؛ وإمكانية عرقلة جهود المعونة الإنسانية؛ وعجز الوكالات المحلية عن التصدي بفعالية للجرائم المتزايدة في البلد ولاسيما في كيغالي.

٤٦ - ووفقا لبروتوكول اتفاق ادماج القوات فإنه سيجري خفض عدد قوات الدرك من نحو ٦٠٠٠ فرد إلى ١٢٠٠ فرد أثناء مرحلة التسريح. وسيجري فرز جميع أفراد قوات الدرك، ومعهم مرشحو الجبهة الوطنية الرواندية، لشغل مناصب في قوات الدرك الجديدة أو لتسريحهم تserirha كاملا إلى داخل المجتمع المحلي. وسيجري بعد ذلك إعادة تشكيل قوات الدرك بحيث لا يتعدى عدد أفرادها ٦٠٠٠ فرد من جميع الرتب.

٤٧ - ومن أجل التحقق من المحافظة على القانون والنظام بفعالية وحياد، سيجري وزع وحدة صفيرة من الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، يرأسها مفوض للشرطة، في كيغالي وعواصم المحافظات التسع ومنشآت محددة للشرطة. ويقدر أنه سيلزم ما مجموعه ٦٠ من ضباط الشرطة. وستكون وحدة الشرطة من هيئة متر قوامها ١٠ ضباط من بينهم فريق تحقيقات خاص، ومركز للشرطة في كيغالي يتكون من ٢٠ فردا؛ ومركز شرطة إقليمي يتكون من أفرقة للمراقبة في كل محافظة (باستثناء كيغالي)، وذلك يتطلب ما مجموعه ٣٠ فردا.

جيم - المساعدة الإنسانية

٤٨ - بالإضافة إلى أحكام البروتوكول المتعلق باللاجئين والمشريدين، فقد بينت الحكومة والجبهة الوطنية الرواندية أن المساعدة الدولية ستكون عنصرا أساسيا في التنفيذ الناجح لاتفاق السلم. وستواصل الوكالات الإنسانية تقديم مساعدتها على أساس مبدأ الإنسانية والحياد وعدم التحيز.

٤٩ - ولقد بلغ عدد الأشخاص الذين شردوا حتى آذار/مارس ١٩٩٣ ما مجموعه ٩٠٠ ٠٠٠ شخص أو نحو ١٢ في المائة من سكان البلد. وقد أصدر الأمين العام نداء موحدا في نيسان/أبريل ١٩٩٢ لتلبية احتياجات الطوارئ لأولئك المشريدين. وقدم المجتمع الدولي مساهمات تقديرية وعينية تصل إلى ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وبعد توقيع اتفاق السلم، يقدر أن يكون عدد الذين عادوا إلى ديارهم فعلا نحو ٦٠٠ ٠٠٠ فرد. وقد خفت، مع عودة هؤلاء، حالة الطوارئ التي نشأت في وقت سابق من هذا العام. وبالنسبة للأشخاص الذين لا يزالون مشريدين وما فتتوا يعتمدون على مساعدات الطوارئ المقدمة في المعسكرات، ويقدر عددهم بـ ٣٠٠ ٠٠٠ شخص فسيستمر تقديم هذه المساعدات إليهم.

٥٠ - وإذا ما تم وزع عملية للأمم المتحدة في رواندا، فسيلزم تنسيق المساعدة الإنسانية مع أنشطة البعثة. وفي الوقت الراهن فإن المنسق المقيم للأمم المتحدة يتكتل بأعمال التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة ومع مجتمع المانحين والمنظمات غير الحكومية، وسيواصل أداء ذلك أثناء الفترة الانتقالية.

٥١ - ونتيجة للمقرر الذي اتخذه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شباط/فبراير ١٩٩٣ بشأن برنامجه لرواندا، سيعقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة اجتماعاً مائدة مستديرة في أوائل عام ١٩٩٤ بشأن المساعدة الإنسانية سيتضمن جواب التسريع والتعمير. وعلاوة على الجهود المحلية لجمع التبرعات سيهيئ الاجتماع فرصة ممتازة للتomas الدعم من عدد أكبر من المانحين ولا يبلغهم بأخر تطورات الحالة في البلاد. ومن المأمول أن يواصل مجتمع المانحين تلبية الاحتياجات المالية في القطاع الإنساني.

٥٢ - وفيما يتعلق بتقديم المساعدة للجندو المسرحين فإنه يجري حاليا دراسة برنامج شامل لتلبية حاجاتهم بالاستعانة بالخبرات السابقة للأمم المتحدة في مجال حفظ السلام في مناطق أخرى. والأمم المتحدة تحدث مجتمع المانحين على دراسة إمكانية توحيد الموارد لاعداد هذا البرنامج وتنفيذه.

٥٣ - وأخيرا، وفيما يتعلق بالروابط بين الذين لجأوا إلى بلدان المجاورة فإن نقطة البداية في تنفيذ الأنشطة المتوجهة لعودتهم إلى الوطن وإعادة دمجهم هي إنشاء الحكومة الانتقالية. وقد دأب مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على تنسيق أنشطة اللاجئين وعلى اجراء الاستعدادات المسبقة في بلدان اللجوء. وسيجري تنظيم عودة اللاجئين من خلال اتفاقيات ثلاثة بين البلد الأصلي وبلد اللجوء ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ومن المتوقع أيضا إنشاء لجان وطنية لإعادة اللاجئين إلى وطنهم وإدماجهم محليا وإنشاء لجنة للإعادة إلى الوطن في إطار الحكومة الانتقالية.

٥٤ - وقد أوصي بأن يبدأ القيام بحملة إعلامية في بلدان اللجوء وفي رواندا للترويج لأحكام اتفاق السلام. وينبغي أن تكون المعلومات المتعلقة باللاجئين وبالخيارات المتاحة أمامهم (العودة إلى الوطن أو اكتساب الجنسية أو البقاء كأجانب) جزءاً من هذه الحملة الإعلامية.

٥٥ - وقد حددت إزالة الألغام كأولوية للتخفيف من الحظر الدائم الذي تمثله لحياة المشردين. وأشار البعض أيضا إلى أن إزالة الألغام سوف تمكن الوكالات الإنسانية من الوصول المباشر، بدرجة أكبر، إلى المناطق التي تحتاج إلى مساعدة. وقد جرى تناول هذا المطلب، على نحو محدد، في المادة ٤٠ من البروتوكول المتعلق بإعادة اللاجئين والمشردين.

٥٦ - ومن المقدر أن يقتصر برنامج إزالة الألغام على مساحة صغيرة في الجزء الشمالي من البلد. غير أن أهم المشاكل الخاصة بالألغام هي تحديد موقعها والكشف عنها في مزارع الشاي والموز وكذلك في أراضي المراعي المفتوحة والممرات. والألغام الأرضية تمثل، في الوقت الراهن، خطرا كبيرا للسكان المحليين وسيزداد هذا الخطر مع عودة المشردين إلى قراهم.

٥٧ - وقد أوصت البعثة الاستطلاعية بأن تبدأ الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج لإزالة الألغام بحيث يشمل البرنامج عملية لمسح المواقع الموجودة وحملة للتوعية بمسألة الألغام من أجل المشردين واللاجئين، وبرنامجا تدريبيا في إبطال مفعول الألغام من أجل قوات الحكومة وسلاح المهندسين في الجبهة الوطنية الرواندية. وينبغي إدماج عنصر من المهندسين في المكون العسكري لتوفير قدرة محلية لإزالة الألغام على الطرق الالزمة لعمليات البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي حالة ما إذا تبين أن برنامج التدريب الخاص بالطرفين غير قابل للتنفيذ أو غير مأمون، سيجري التعاقد من الباطن مع شركة متخصصة في إزالة الألغام كما جرت عليه العادة في بعثات أخرى لحفظ السلام.

٥٨ - وسوف يحتاج الأمر إلى مواصلة أنشطة المساعدة الإنسانية بدرجة كبيرة في المستقبل. وسيواصل المنسق المقيم للأمم المتحدة القيام بدور المنسق لهذه الأنشطة، والعمل في تعاون وثيق مع جميع المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة. ومن المنتظر إنشاء قدرة في البعثة للاتصال ببرنامج المساعدة الإنسانية والتنسيق معه، وبصورة خاصة فيما يتعلق بتوفير ما يلزم من الأمن الملائم لتوزيع إمدادات الإغاثة الإنسانية وعملية تسريع القوات المسلحة وإعادة إدماجها في المجتمع.

دال - الجواشب الإدارية

٥٩ - ستحتاج البعثة إلى مكون إداري، مقره في كيغالي، مع مكتبيين إقليميين. وسوف يكون موقع أحد المكتبيين الإقليميين في مدينة ببومبا الشمالية، والأخر في كابالي وهي المقر الحالي لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين أوغندا ورواندا. وسوف يوفر المكون الإداري الدعم اللازم في مجالات شؤون الموظفين، والمالية، والمشتريات، والاتصالات، والسفر، والتعويضات، والترجمة التحريرية والشفوية، والتجهيز الإلكتروني للبيانات وما إلى ذلك. ومن أجل توفير المعلومات للجمهور العام عن أنشطة البعثة، سوف تسعى البعثة إلى الاستفادة من محطة إذاعة قائمة.

٦٠ - ومن المقدر أن يلزم ما مجموعه ١٢٧ فرداً من الموظفين الدوليين (٢٦ موظفاً من الفتنة الفنية و ١٠١ موظف من فنطي الخدمات الميدانية والخدمات العامة) و ٦٨ فرداً من الموظفين المعينين محلياً. وتشمل هذه الأرقام ١٧ موظفاً دولياً و ٧ موظفين معينين محلياً يعملون في الوقت الحالي في أوغندا مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين أوغندا ورواندا. وسوف يشمل موظفو الفتنة الفنية البالغ عددهم ٢٦ موظفاً، أربعة من موظفي الشؤون السياسية، وموظفيين اثنين لشؤون الإعلام، وموظف واحد لحقوق الإنسان، وموظفيين للمساعدة الإنسانية.

رابعاً - النتائج والتوصيات

٦١ - ذكرت في تقريري المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس أن توقيع اتفاق أروشا للسلم وفر لحكومة رواندا وللجبهة الوطنية الرواندية إطاراً سياسياً وديمقراطياً لحل نزاعهما. والاتفاق يتبع فرصة للمجتمع الدولي ليساهم في نجاح تنفيذ عملية السلم. وإنني أود، في هذا السياق، أن أعرب عن امتناني العميق للجهود التي يبذلها كل من ميسير عملية السلم، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة السيد مويسي، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد سالم أحمد سالم، لتشجيع الطرفين على التقيد بما تعهدوا به من التزامات، بإرادتهما الحرة عند إبرامهما لاتفاق أروشا.

٦٢ - وشعب رواندا يواجه صعوبات كثيرة وحالة اقتصادية حرجة. وهناك رغبة شعبية قوية في إنهاء ما نجم عن النزاع المطول من دمار ومعاناة. ويبدو، أن الجانبين مصممان على تحقيق سلم دائم عن طريق نزع السلاح وتسريع القوات والمصالحة الوطنية. ويوجد، في الوقت نفسه، قلق شديد حول احتمال أن يؤدي

أي تأخير زائد في إقامة الحكومة الانتقالية إلى تعريض عملية السلام للخطر. وقد أعرب عن هذه الشواغل للبعثة الاستطلاعية المؤفدة من قبله قيادة الجانبيين، والمجتمع الدبلوماسي المقيم في رواندا، والمنظمات غير الحكومية، وبصورة خاصة، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. ولذلك فإني أرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تستجيب للنداء الموجه من الطرفين من أجل المساعدة على تنفيذ اتفاق السلام، استجابة مواتية، لا سيما لأن ولاية قوة فريق المراقبين العسكريين المحايد الثاني التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية ستنتهي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

٦٢ - وينبغي وزع بعثة الأمم المتحدة المقترحة في رواندا دون إبطاء بعد أن يأخذ مجلس الأمن بها من أجل السماح بإقامة المؤسسات الانتقالية على سبيل الاستعجال. والوزع الغوري لفريق متقدم يشمل قائد القوة سيؤكد عزم الأمم المتحدة على سرعة تعزيز الوجود العسكري اللازم في كيغالي وقاعدة السوقيات الازمة لوزع القوة. وسوف يؤدي إدخال المراقبين والوحدات المشكلة فيما بعد إلى تمكين القوة من المساعدة في تنفيذ مرحلة فض الاشتباك وتسريع القوات والإدماج، مع توفير مستوى ملائم للأمن وجود موثوق للأمم المتحدة. وختاماً فإن تخفيض مكونتي الشرطة العسكرية والمدنية سيكفل الإصطدام بالعملية بصورة فعالة من حيث التكاليف مع الأسهام، في الوقت نفسه، في حفظ الاستقرار المطلوب طوال الفترة التي ستنتهي بإجراء الانتخابات.

٦٤ - ولا يزال مراقبو فريق الأمم المتحدة للمراقبة بين أوغندا ورواندا الموزعون على جانب أوغندا من الحدود الأوغندية/الرواندية عاملًا ضروريًا لتحقيق الاستقرار. ولذلك يعتبر أنه ينبغي للفريق أن يواصل رصد تلك الحدود حتى نهاية عملية التسريع. غير أنه سيتم إدماج سلسلة القيادة في الفريق والسوقيات في المستقبل في البعثة المقترحة.

٦٥ - ومن الأمور التي أراها مشجعة ما يبديه الطرفان من اعتدال ورغبة في تحقيق سلم دائم ومصالحة وطنية منذ توقيع اتفاق أروشا للسلم. فقد أوضح كل منهما حسن نواياه بعدهما عدد من أفرقة العمل غير الرسمية المشتركة وبما قدماه من دعم للبعثة الاستطلاعية في جميع أنشطتها لتنصي الحقائق. وقد أرسل الطرفان أيضًا إلى الأمم المتحدة وفداً مشتركاً اجتمع به في ١٥ أيلول/سبتمبر. وقد أكد لي الوفد المشترك على ما يتسم به إنشاء قوة للأمم المتحدة من طابع ملح، إذ أن نجاح تنفيذ اتفاق أروشا قائمه على وزع هذه القوة. وشدد الوفد على أن تنفيذ اتفاق السلم سيكون معرضًا لخطر شديد نتيجة للنrag الذي سينشأ، ما لم تتخذ إجراءات فورية لوزع القوة المذكورة. وقد أوضحت للوفد المشترك أن قرار إنشاء قوة من هذا النوع متزوج لمجلس الأمن، وإنه حتى مع موافقة المجلس، سيلزم لوزع هذه القوة فترة تصل إلى ثلاثة شهور. وفي ظل هذه الظروف، قمت ببحث الطرفين على أن يعمداً، إلى أن يتم ذلك، إلى احترام التزامات التي تعهد بها كل منهما في أروشا وإلى العمل معاً من أجل تحقيق المصالحة الوطنية وتعهيد البلد والتقييد بدقة بوقف إطلاق النار.

٦٦ - وفي ضوء ما تقدم فإني أوصي مجلس الأمن بأن يأخذ بإنشاء قوة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا تعرف باسم "يونامير"، تكون ولايتها المساعدة في تهيئة، وإبقاء، مناخ يؤدي إلى التنصيب السلمي للحكومة الانتقالية وتشغيلها فيما بعد. وسوف يتم وزع هذه العملية وفقاً للجدول الزمني الموضح في إطار الجزء الثالث من هذا التقرير.

٦٧ - وأنا أوصي كذلك بأن يبحث مجلس الأمن الدول الأعضاء على دعم جهود المعونة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، حالياً، في رواندا. وسوف تقوم قوة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا والمنسق المقيم للأمم المتحدة بتنسيق أنشطة كل منها بصورة وثيقة في هذا الصدد.

٦٨ - وأنا أعتزم، إذا أذن مجلس الأمن بإنشاء قوة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا، تعيين ممثل خاص لقيادة البعثة في الميدان وممارسة سلطاته على جميع عناصرها. وسيرأس العنصر العسكري للبعثة قائد للقوة. وسوف تعمل البعثة تحت قيادة الأمم المتحدة، ممثلة في شخص الأمين العام، تحت سلطة مجلس الأمن. وسوف أقدم تقارير منتظمة إلى مجلس الأمن عن عمليات البعثة. وستحال جميع المسائل التي قد تؤثر على طبيعة استمرار الأداء الفعال للبعثة إلى مجلس الأمن لاتخاذ قرار بشأنها.

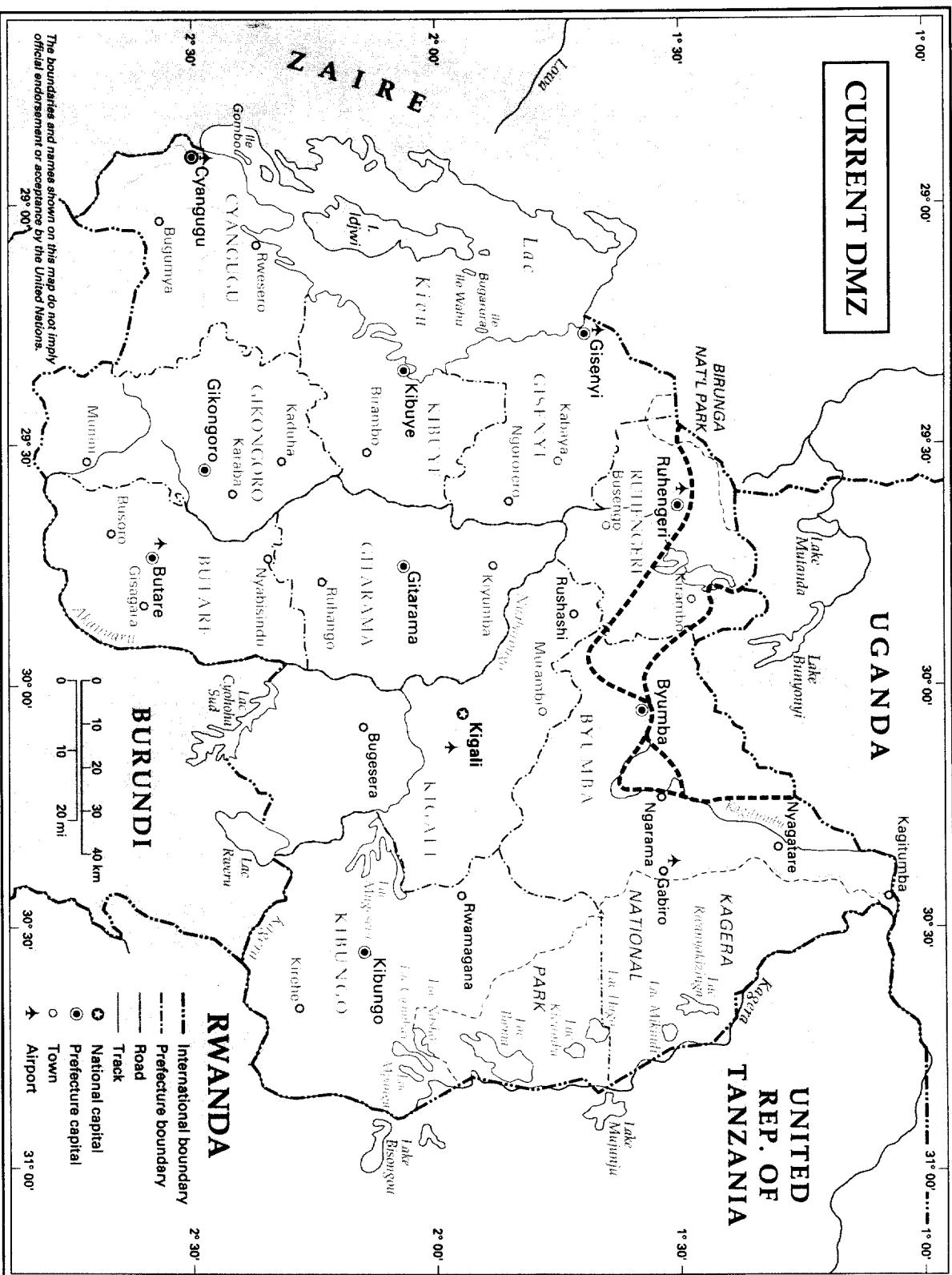
٦٩ - ووفقاً للممارسة المتبعة، يلزم أن يكون لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا حرية التحرك والاتصال والتفتیش، وأن تتمتع بالحقوق الأخرى التي قد تلزم لأداء مهامها في رواندا. ويلزم منج البعثة وموظفيها جميع الامتيازات والحسابات ذات الصلة المنصوص عليها في اتفاقية امتيازات وحسابات الأمم المتحدة. وإذا قرر مجلس الأمن إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا فإني أعتزم البدء في إجراء مشاورات مع الحكومة الانتقالية بغية إبرام اتفاق بشأن مركز القوات، على سبيل الاستعجال، وفقاً للممارسة المعتادة.

٧٠ - وختاماً، أود أن أؤكد أنه ينبغي الوفاء بشرطين أساسيين لتمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بدورها الموصى به في رواندا بنجاح وفعالية. فأولاً، ينبغي أن يتعاون الطرفان تعاوناً تاماً فيما بينهما ومع الأمم المتحدة في تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق أروشا. وثانياً، ينبغي تزويد الأمم المتحدة بالموارد البشرية والمالية اللازمة في الوقت المناسب. فني وقت يتسم بقيود مالية، لم يسبق لها مثيل، من الضروري أن تكون الدول الأعضاء على استعداد لتحمل الواجبات الناشئة عن الولايات الجديدة التي تعهد بها الدول إلى المنظمة.

المرفق الأول

المنطقة المجردة من السلاح الحالية

CURRENT DMZ



الجدول الزمني لوزع البشارة وعدد التقويمات عن كل شهور - المنصر المسكري

المرفق الثاني

93-51341

